جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

بعنوان

نقد أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري للرواة من خلال الكشف عن علل الأحاديث

إعداد / محمد عبد العظيم محمد حسن

تحت إشراف ا. د / مريم إبراهيم هندي

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

شكر وتقدير

إلى أستاذتي الفاضلة/ الأستاذة الدكتورة مريم إبراهيم هندي

مَا زَالَتْ كَلِمَاتُكِ أَحْرُفًا مِنْ نُورٍ تُضِيءُ لِيَ الطَّرِيقَ، وَمَا زَالَتْ تَوْجِيهَاتُكِ وَنَصَائِحُكِ وِسَامَ شَرَفٍ وَفَخْرٍ عَلَى صَدْرِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، فَهِيَ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ مَعِينِكِ الَّذِي لا يَنْضُبُ، وَبَحْرِ جُودِكِ الزَّاخِرِ بِالْخَيْرِ وَالْعَطَاءِ، جَزَاكِ اللهُ عَنِّي خَيْرًا عَلَى مَا بَذَلْتِهِ مَعِي مِنْ جُهْدٍ وَوَقْتٍ، مَعَ طُولِ نَفَسٍ وَرَحَابَةِ صَدْرٍ، غَمَرْتِنِي بِالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ، فَلَكِ مِنِّي عَظِيمُ الشُّكْرِ وَوَافِرُ الامْتِنَانِ، وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُمَتِّعَكِ بِالصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ، وَأَنْ يَرْفَعَ قَدْرَكِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

شكر وتقدير

إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد محمود

والذي شرفت بالتعلم على يديه في مرحلة الماجستير حيث أشرف على رسالتي بعنوان (زوائد ابن خزيمة على الصحيحين)، أشكره على تفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة، أسأل الله تعالى أن يحفظه، وأن يرفع قدره في الدنيا والآخرة، وأن يبارك له في علمه ووقته، وأن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجمعنا به في الفردوس الأعلى

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى **سماحة الأستاذ الدكتور/ علي عبد الباسط مزيد** والذي شرفت بموافقته على قبول مناقشة هذه الرسالة، أسأل الله أن يرفع قدره في الدنيا والآخرة، وأن يبارك له في علمه ووقته، وأن يجزيه عني الخير الجزاء، وأن يجمعنا به في الفردوس الأعلى

الرموز المستخدمة في هذه الرسالة[1]

الرمز	المراد به
خ	البخاري في صحيحه
م	مسلم في صحيحه
د	أبو داود في سننه
ت	الترمذي في سننه
س	النسائي في سننه
ق	ابن ماجه في سننه
خت	البخاري تعليقاً
بخ	البخاري في الأدب المفرد
عخ	البخاري في خلق أفعال العباد
ر	البخاري في جزء القراءة خلف الإمام
ي	البخاري في رفع اليدين في الصلاة
مق	مسلم في مقدمة صحيحه
مد	أبو داود في المراسيل
صد	أبو داود في فضائل الأنصار
عس	النسائي في مسند علي
كن	النسائي في مسند مالك
سي	النسائي في عمل اليوم والليلة
ص	النسائي في خصائص علي
فق	ابن ماجه في التفسير

(١) هذه الرموز استخدمتها في تراجم الرواة، وهي رموز ابن حجر في كتابه (تقريب التهذيب)، ولم أستوعبها، وإنما ذكرت ما ورد منها في هذا البحث فقط.

بيان الطبقات الواردة في تراجم الرواة[1]

الطبقة	المراد بها
الأولى	طبقة الصحابة، ولا أشير إليها، وإنما أصرح فأقول: (فلان: صحابي).
الثانية	طبقة كبار التابعين، كابن المسيب.
الثالثة	الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.
الرابعة	طبقة تليها، جل روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.
الخامسة	الطبقة الصغرى منهم، للذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحبة، كالأعمش.
السادسة	طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.
السابعة	طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.
الثامنة	الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن علية.
التاسعة	الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.
العاشرة	كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.
الحادية عشرة	الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي والبخاري.
الثانية عشرة	صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي، وألحق بهم باقي شيوخ الستة.

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٧٥): "فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينته".

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله – تعالى – من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾(٣).

أما بعد

فإن الله – جل شأنه – قد مَنَّ على هذه الأمة بأن جعلها خير أمة أخرجت للناس، وأنزل عليها خير كتبه، وهو القرآن، وأرسل إليها خير رسله، وهو سَيِّدُنَا محمَّدٌ صَلَّى الله علَيَهِ وَسَلَّمَ، وشرح له صدره، ورفع له ذكره، وفضَّلَه بأن جعل نطقه وحيًا تستمد منه أحكام الشريعة، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾(٤).

ومن هذا الوحي الذي تقومُ عليه الشريعةُ سنةُ النبي صَلَّى الله علَيَهِ وَسَلَّمَ، التي تشتمل على أقوال النبي صَلَّى الله علَيَهِ وَسَلَّمَ وأفعاله وتقريراته وصفاته.

---

(١) سورة آل عمران [آية: ١٠٢].

(٢) سورة النساء [آية: ١].

(٣) سورة الأحزاب [آية: ٧٠و٧١].

(٤) سورة النجم [آية: ٣و٤].

وقد اهتم الأئمةُ بنقل سنة النبي صَلَّى الله علَيَهِ وَسَلَّمَ، وقيض الله – عز وجل – لها من الجهابذة من يحفظها وينقلها، من لدن الصحابة – رضوان الله عليهم –، ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم، إلى طبقة المصنفين أصحابِ الكتب ومَنْ بعدَهم.

لكن المشتغلين بهذا العلم كانوا وما زالوا قلة في هذه الأمة.

يقول الإمام الذهبي: " فَأَيْنَ عِلْمُ الْحَدِيثِ؟ وَأَيْنَ أَهْلُهُ؟ كِدْتُ أَنْ لَا أَرَاهُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ أَوْ تَحْتَ تُرَابٍ"(١).

وهذا العلم إنما يقوم على ساقين، وهما الإسناد والمتن، فقد أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»(٢).

وأخرج أيضًا في المقدمة عن عَبْد اللهِ بْن الْمُبَارَكِ، قَالَ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»(٣).

ولأنه قد دخل في هذا الشأن مَنْ ليس مِنْ أهله، فقد احتاج الأئمة إلى علمٍ يبين صادقَ الرواة ومقبولَهم من غيرهم من الضعفاء والكذابين، فقام العلماء بتدوين أسماء الرجال في دواوين خاصة، وبينوا درجاتِهم من القبول والرد، ووضعوا مراتبَ للتعديل والتجريح.

ولأنه قد يخفى أو يشتبه على المشتغلين بهذا الفن أسماءُ بعض الرواة أو درجاتُهم أو وَهَمُهم في بعض مروياتهم أو قوادحُ أخرى خفيةٌ لم يتفطن لها إلا أفذاذ من أهل العلم، فانتقدوها بثاقب نظرهم وبصيرتهم، وبينوها لمعاصريهم ومن بعدهم، فظهر علمُ العلل وأُسست قواعده.

ومع شهرة هذا العلم – علم العلل ونقد الأسانيد والمتون – إلا أنه لم يبرع فيه إلا عدد قليل من الأئمة، بالنسبة للمشتغلين بعلم الحديث.

يقول ابن رجب في شرح علل الترمذي: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عَدِمَ المذاكرةَ به، فليُكثِرْ طالبُهُ المطالعةَ في كلام الأئمة العارفين، كيحيى

---

(١) تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. (١/١٠).

(٢) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام مسلم ابن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت. (١/١٤).

(٣) المصدر السابق (١/١٥).

القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرِهما، فمن رُزِق مطالعةَ ذلك وفهمَه، وفَقُهَتْ نفسُه فيه، وصارت له فيه قوةُ نَفَسٍ ومَلَكَةٌ، صَلُحَ له أن يتكلم فيه"[١].

وأهل التعليل هم أصحاب الكلمة الأخيرة في الحكم على الحديث، فبعد البحث عن أحوال الرواة من الضبط والعدالة، وثبوت الاتصال ببيان سماع بعضهم من بعض، لا بد من عرض الحديث على هؤلاء الأئمة الذين اصطفاهم الله – تعالى – من بين الناس ليُدْلوا بالحكم الأخير على هذا الحديث، فربما كان عندهم ما يُعِلُّهُ.

ونقد هؤلاء الأئمة للرواة من خلال تعليل الحديث له وزن خاص؛ فهو نقد مصحوب بحكم نهائي على الحديث بالقبول أو الرد، وهذا التعليل أمر قد تفردوا به دون غيرهم، وانقطع الكلام فيه مِنْ بعدِهم.

يقول ابن رجب في شرح علل الترمذي: "وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هُجر في هذا الزمان ودَرَسَ حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عُرف هذا العلم اليوم بالكلية"[٢].

فكرة البحث:

وهذا البحث تقوم فكرته على بيان نقد هؤلاء الأئمة للرواة من خلال تعليلهم للأحاديث، فإن أئمة العلل قد نقدوا الرواة بأنواع من النقد من خلال كشفهم عن علل الأحاديث، نقدٍ يختلف كثيرًا عن النقد من خلال كتب التراجم والحكم على الرجال، ففي كتب العلل يكون النقدُ أقربَ إلى الواقع التطبيقي أو الحكم الخاص على الراوي في روايته لهذا الحديث المعين في كونه وَهِمَ فيه بإبدال راو مكان راو، أو أخطأ في تحديد الصحابي، أو دخل له حديث في حديث، ونحو ذلك،

وأما في كتب التراجم والحكم على الرجال فيكون النقد أقرب إلى التقعيد والتنظير والحكم العام على أحاديث هذا الراوي، فيقولون: فلان ثقة، أو صدوق، أو ضعيف، وغير ذلك،

---

(١) شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م. (٦٦٤/٢).

(٢) المصدر السابق (٣٤٦/١).

فنقد الرواة في كتب العلل يتعامل مع حديث أمام عينيك قد أخطأ فيه — مثلًا – جبلٌ من جبال الحفظ والإتقان بخطأ في إسنادٍ أو متنٍ، ولا يعني هذا أبدًا الطعنَ في منزلة هذا الراوي العالية، فإن الوهم والخطأ لا يؤثران على منزلة الراوي إذا كان ذلك قليلًا في مروياته، فإنهما من لوازم البشرية التي لا ينفك عنها أحد، ولكن هذا إنما يؤثر – ولا بد – على منزلة الراوي إذا كثر ذلك منه، فإن كثرة الخطأ في حديث الراوي يؤدي إلى اطراح حديثه، وأما إن كانت هفوة منه أو زلة فمن الذي ما أخطأ قط؟

وسوف أبين في هذا البحث ما سطره أئمة العلل من توجيه النقد للرواة، ومن بينهم أئمة كبار من جبال الحفظ والإتقان، ليس على سبيل الطعن فيهم، ولكنه فقط بيان للصواب من الروايات، وحفظ لجناب السنة المشرفة من وقوع الخطأ أو الوهم أو التصحيف فيها.

أسبابُ اختيارِ الموضوعِ

هذا الموضوع له أهمية كبرى في مجال النقد العلمي للرواة، فالنقد من خلال الكشف عن علل الأحاديث نوع مهم من الدراسات الحديثية، والذي دعاني إلى البحث في هذا الموضوع عدة أمور أبرزها ما يلي:

١- الوقوف على الحكم الصحيح على عدد من الأحاديث المعلة في كتب أهل العلم، والتي يرويها رواةٌ ثقاتٌ، إلا أنهم وقعوا في الخطأ في أسانيد أو متون تلك الأحاديث.

٢- بيانُ أوهامٍ لعددٍ من الرواةِ لا توجدُ في كتبِ التراجمِ، وإنما توجدُ فقطْ في كتبِ العللِ، يتوقفُ الإلمامُ بحال الراوي على معرفتِها، وأيضًا لئلا يتابَع الراوي على الخطأ فيها.

٣- معرفةُ الأسبابِ المتنوعةِ لنقدِ الرواة، وبيانُ أجناسِ العللِ في الأسانيدِ والمتونِ.

٤- إيجادُ حكمٍ على الرواةِ الذين ربما لا توجد لهم تراجم في كتبِ الجرح والتعديل، وحكمَ الأئمة على أحاديثهم المعلة، وهذا نوع مهم من الدراساتِ الحديثية، وهو نقدُ الراوي من خلالِ بيانِ علة الحديثِ الذي أخطأَ فيه.

٥- بيانُ المجهودِ العظيمِ الذي بذلَه علماء العلل في الحفاظِ على سنةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وصيانتِها من وقوعِ الخطأِ فيها في الأسانيدِ والمتونِ ونقدِهم لمن يخطئُ فيها، مهما علا كعبُه في هذا الشأنِ، وتدوينهم لهذه الأخطاء في مصنفات خاصة.

٦- هذه الدراساتُ هي خيرُ طريقٍ للردِّ على من يحاولونَ الآن الطعنَ في دواوينِ الإسلامِ الكبرى وعلى رأسِها (صحيحُ البخاريِّ) غافلينَ عن ذلك الطودِ الشامخِ من علومِ الحديثِ، على تنوعِها من نقدٍ للرواةِ، وتعليلٍ للأحاديثِ، وغيرها من فروعِ علومِ الحديثِ، والتي كانتْ وما زالتْ سياجَ الأمانِ لحمايةِ سنةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم أن تنالَها ألسنةُ الضعفاءِ والكذابينَ، أو الخطأ غير المقصود من الرواةِ الثقاتِ والتي دونت في كتب العلل؛ لئلا تُروى ويُعمَلَ بها، وبعدَ كلِّ هذه الدقةِ يطعنُ فيها مَنْ لم تغبرَّ قدمُه في طلب هذا الشأنِ!.

الدراساتُ السابقةُ:

لا توجدُ دراساتٌ سابقةٌ – فيما أعلمُ – في نفسِ موضوعِ هذا البحثِ من تَتَبُّعٍ لنقد الأئمة للرواةِ من خلالِ الكشف عن علل الأحاديثِ.

منهج البحث وخطوات الباحث

١- سوف أتبع في هذا البحث قواعدَ المنهجِ الاستقرائيِّ، والذي يقومُ على تتبعِ الجزئياتِ بهدفِ الوصولِ إلى حكمٍ كليٍّ، وكذلك باتباعِ قواعدِ المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ.

٢- أقوم باستخراج نقد الأئمة للرواة من خلال الكشف عن علل الأحاديثِ.

٣- أصنف هذه الأخطاء التي انْتُقِدَ بها الرواة إلى قسمين، بحسب ورودها في الإسناد أو المتن، فأبدأ بدراسة الأخطاء الواردة في الأسانيد بعد تقسيمها إلى مجموعات بحسب نوع الخطأ، ثم دراسة الأخطاء الواردة في المتون بعد تقسيمها إلى مجموعات بحسب نوع الخطأ.

٤- أكتب مقدمة قصيرة قبل دراسة كل خطأ للتعريف بهذا الخطأ وبيان معناه، ثم بعد ذلك أورد أمثلة موضحة له من كتب العلل.

٥- سوف أكتفي بذكر ثلاثة أمثلة على كل نوع من أنواع خطأ الرواة من كتب العلل.

٦- سوف أنسب الخطأ إلى صاحبه في العنوان فأقول مثلًا: خطأ شعبة بن الحجاج في كذا

٧- أقوم بتحديد الخطأ الذي انتُقِدَ به الراوي وتوضيحه.

٨- أخرج الحديث الْمُعَلِّ تخريجًا مفصلًا، وأقوم بتحديد مدار الحديث، وجمع طُرُقِهِ حتى يتبين صاحب الخطأ، ومكان الخطأ.

٩- أترجم للرواة ترجمة مختصرة في الحاشية أسفل الحديث الْمُعَلِّ؛ تسهيلًا لِتَصَوُّرِ نوعِ الخطأ، ومكانِهِ، وصاحِبِه.

١٠- لا أتوسع في الترجمة للرواة حتى لا يطول البحث، وذلك لكثرة الرواة.

١١- أقوم بالحكم على الحديث بما تقتضيه قواعد علم الحديث.

١٢- أقوم بالرجوع إلى الكتبِ الأصيلةِ في العلمِ، ولا أرجع إلى الكتبِ الوسيطةِ إلا إذا تعذرَ الوصولُ للكتابِ الأصليِّ، أو كان المعنى في الكتب الوسيطة أوضحَ وأدقَّ.

خُطَّةُ البَحْثِ

سوف يقومُ هذا البحثُ على (مقدمةٍ، وفصلٍ تمهيديٍّ، وثلاثة أبواب، وخاتمةٍ، وفهارس)

فأذكر في **المقدمةِ**: أسبابَ اختيار الموضوع، والدراساتِ السابقةَ، ومنهجَ البحثِ، وخطةَ البحث.

وأما **الفصل التمهيدي** فهو بعنوان: (حول عنوان البحث)، ويشتمل على أربعةِ مباحث:

المبحث الأول: معنى النقد ومشروعيته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: مشروعية نقد الرواة.

المبحث الثاني: تعريف العلة وطرق معرفتها وأقسامها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: طرق معرفة العلة.

المطلب الثالث: أقسام العلة.

المبحث الثالث: المراد بأئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري.

المبحث الرابع: تراجم أئمة العلل في القرن الثالث الهجري والتعريف بكتبهم.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: الإمام علي بن المديني، والتعريف بكتابه في العلل.

المطلب الثاني: الإمام أحمد بن حنبل، والتعريف بكتبه في العلل.

المطلب الثالث: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والتعريف بكتاب العلل الكبير.

المطلب الرابع: الإمام مسلم بن الحجاج، والتعريف بكتابه في العلل.

المطلب الخامس: الإمام يعقوب بن شيبة السدوسي، والتعريف بكتابه في العلل.

المطلب السادس: الإمام أبو زرعة الرازي، والتعريف بكتاب علل الحديث.

المطلب السابع: الإمام أبو حاتم الرازي، والتعريف بكتاب علل الحديث.